

الأعضاء فيها كانوا لصالح مشروع التقسيم، بينما أرتأت الاقلية منهم تأسيس دولة اتحادية ذات طابع فدرالي^(٢١). وكان من المفترض أن يتم التصويت النهائي على مشروع الاكثريّة (التقسيم)، في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، غير أنه تم تأجيل ذلك حتى التاسع والعشرين منه، لأن قادة الحركة الصهيونية لم يكونوا متأكدين من إحراز أغلبية الثلثين اللازمة لانجاح القرار. لذا نشطوا في تحركاتهم بين الوفود إلى التأجيل، مدعومين بجهود البيت الابيض الأميركي^(٢٢). وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، انتهى اجتماع الجمعية العامة إلى التصويت على قبول قرار التقسيم بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً لصالح القرار، في مقابل ثلاثة عشر صوتاً ضده، مع امتناع عشر دول بما فيها بريطانيا، وغياب عضو واحد.

وكان تصويت الاتحاد السوفياتي إلى جانب قرار التقسيم مفاجأة أثار جدلاً وتفسيرات عديدة^(٢٣). فالموقف السوفياتي في حقيقته، كما جاء على لسان أندريه غروميكو، المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة آنذاك، كان مع قيام دولة يهودية عربية موحدة^(٢٤). غير أن اعتقاد السوفيات باستحالة تطبيق اقتراح كهذا، في المدى المنظور، رجع «واقعية» قرار التقسيم خاصة وأن المعطيات الدولية والعربية والمحلية في فلسطين لم تشر إلى احتمال نجاح أي توجه آخر. فمحصلة القوى في الأمم المتحدة كانت تعطي قرار التقسيم أغلبية ثلثي الأصوات اللازمة لنجاح أي من المقترحات المطروحة^(٢٥). كما أن تحفظ الزعماء العرب أزاء أي تقارب مع السوفيات، جعل احتمالات تنسيق عربي-سوفياتي غير قائمة. فضلاً عن ارتباط هؤلاء الزعماء في غالبيتهم، بعلاقة تحالف مع بريطانيا العظمى، التي كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى القضاء على نفوذها في الشرق الأوسط من أجل ضمان أمن حدوده الجنوبية.

وبعد الانتهاء من جلسة التصويت، دعت الجمعية العامة مجلس الامن إلى العمل على وضع قراراتها موضع التنفيذ. وقد بادر المجلس إلى تعيين بعثة فلسطين (Palestine Commission) للعمل على تطبيق القرار. غير أن جهود البعثة لم تصادف نجاحاً، لأن الوضع كان قد انفجر بسرعة، حتى قبل قيام بريطانيا بالاعلان عن انسحاب قواتها من فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) من العام ١٩٤٨^(٢٥).

تعريب القضية الفلسطينية

خلفية أفكار الوحدة العربية:

مع مطلع هذا القرن، وجدت أفكار الوحدة العربية أرضاً خصبة لها في منطقة بلاد الشام. وقد تعزز مطلب الوحدة، لدى الحركة الوطنية وجماعيتها في هذه المنطقة، كضرورة تاريخية لمواجهة التحديات التي فرضها واقع الشريعة. بعد اتفاقية سايكس-بيكو في العام ١٩١٦. فضلاً عن الخطر القادم إلى المنطقة مع موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، والتي أخذ تصاعدها واكتسابها الصفة السياسية. يؤرق الوطنيين العرب ويدفعهم إلى رص الصفوف لمواجهة التحديات المقبلة. وقد ظلت أفكار الوحدة العربية تراود أذهان هؤلاء السياسة الوطنيين في عموم الشرق الأدنى أيضاً، مع تصاعد حدة الكفاح ضد الامبرياليين البريطانيين والفرنسيين في الثلاثينات من هذا القرن.